



فعالية الرقابة على الصرف في الحد من هروب رؤوس الأموال -دراسة تحليلية لحالة الجزائر-.

نادية حمدي باشا

صفاء لشهب

سمية عمراوي

المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي

ديسمبر 2020 المجلد- 8 العدد.01

الصفحات 215 الى 230

E-ISSN 2676-2218

P-ISSN 2352-9660

المقال متوفر على الرابط التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583>

للاستشهاد بهذا المقال

حمدي باشا ن، لشهب ص، عمراوي س، (2020). " فعالية الرقابة على الصرف في الحد من هروب رؤوس الأموال -دراسة تحليلية لحالة الجزائر-". *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، المجلد 8. العدد 01، ص 215-230.

فعالية الرقابة على الصرف في الحد من هروب رؤوس الأموال -دراسة تحليلية لحالة الجزائر-

The effectiveness of exchange control in curbing capital flight -An analytical study for the case of Algeria -

سمية عمراوي

صفاء لشهب

نادية حمدي باشا (*)

جامعة البليدة 2، (الجزائر)

جامعة البليدة 2، (الجزائر)

جامعة البليدة 2، (الجزائر)

sm.amraoui123@yahoo.com

sf.lechab@univ-blida2.dz

hamdipacha.n@hotmail.com

تاريخ القبول: 2020/12/20.

تاريخ الارسال: 2020/12/06

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى النظر في مدى فعالية نظام الرقابة على الصرف الذي تبنته السلطات النقدية كإجراء وقائي لتقادي هروب رؤوس الأموال من الجزائر. ومن خلال الدراسة والتحليل المعمقين لحالة الجزائر، توصلنا إلى أن الإجراءات والتدابير الرقابية المشددة التي وضعها بنك الجزائر على الصرف وعلى حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، عجزت عن التحكم في هذه الظاهرة، ويعود ذلك لتوافر مجموعة من العوامل التي تحول دون فعالية هذه الإجراءات، ومن أهمها: فقدان الثقة في الاقتصاد الوطني، التقييم المفرط للدينار وعدم استقراره مقابل العملات المرجعية، اتساع حجم الأسواق الموازية ودورها في التشجيع على المضاربة بالعملة، وعدم التشجيع على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

الكلمات الدالة: الصرف، الرقابة، هروب رؤوس الأموال

تصنيف جال: E58, F210, F31, F320

Abstract: This paper aims to consider the effectiveness of the exchange control system adopted by the monetary authorities as a preventive measure to avoid capital flight from Algeria. Through an in-depth study and analysis of the Algerian case, we came to the conclusion that the strict regulatory procedures and measures put in place by the Bank of Algeria on currency exchange and on the movement of capital to and from abroad were unable to control this phenomenon. This is due to the availability of a set of factors that impede the effectiveness of these measures, and among the most important of these factors are: loss of confidence in the national economy, overvaluation of the dinar and its instability against the reference currencies, expansion of the size of the parallel markets and their role in encouraging currency speculation, and discouraging investment, whether domestic or foreign.

Key words: exchange; control; capital flight;

JEL classification: E58; F210 ; F31 ; F320

(*) المؤلف المرسل

المقدمة:

تعاين الدول النامية من التدفق غير الطبيعي لرؤوس الأموال خارج اقتصادها المحلي بدلا من دخولها إليه، أو ما يعرف بظاهرة هروب رؤوس الأموال، والتي تعتبر إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية والمثيرة لقلق العديد من هذه الدول التي تفتقر أساسا لهذا المورد الاقتصادي. وتنشأ هذه الظاهرة لما يتوجه المقيمون لنقل ثرواتهم نحو الاقتصاديات المتقدمة ذات العملات القوية، وهذا ليس بغرض تنويع محافظهم الاستثمارية لكن لحماية رأس مالهم من الخسارة المحتملة في قيمته، والتي قد تحدث بسبب تخفيض قيمة العملة، أو عند توقع تغيرات غير مواتية في الظروف السياسية أو الاقتصادية. ويترتب عن تفشي هذه الظاهرة آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، ذلك أنها تعمل على تحويل الادخار من الاستثمار المحلي إلى الاستثمار الأجنبي، مما يخفض من معدل النمو الاقتصادي الممكن تحقيقه. وللإبقاء على هذه الأموال ومحاولة الاستفادة منها محليا، تلجأ الدول إلى وضع قيود على الصرف وإلى فرض ضوابط على حركة الأموال، والتي من شأنها أن تحد من رأس المال الهارب نحو الخارج. وعليه، تتمحور إشكالية هذا المقال في التساؤل عن طبيعة الإجراءات الرقابية التي وضعتها الجزائر في هذا المجال ومدى فعاليتها في الاحتفاظ برؤوس الأموال داخل الاقتصاد الوطني. حيث نسعى من خلال هذه الورقة البحثية لدعم فرضية مفادها أن الإجراءات والتدابير الرقابية المفروضة على حركة الصرف تبقى إجمالا محدودة الفعالية في مكافحة هروب رؤوس الأموال من الجزائر، خاصة بالنظر لطبيعة الاقتصاد ولسياسة الصرف السائدة به، واللذان يعملان على توفير بيئة محفزة لتدفق رأس المال نحو الخارج.

وتكمن أهمية هذه الورقة البحثية في كونها تعالج واحدا من الانشغالات الاقتصادية الهامة والحساسة، والتي تعد من أبرز التحديات التي تواجه التنمية في البلدان النامية عموما، وفي البلدان الإفريقية والجزائر بشكل خاص. حيث أصبح العمل على مكافحة هروب رأس المال من هذه الدول من بين الأهداف التنموية التي اعتمدها الأمم المتحدة والتي أكدت مجموعة العشرين التزامها بها في أجندة 2030 للتنمية المستدامة. وبالتالي تهدف هذه الورقة البحثية للوقوف على عوامل الدفع لهذه الظاهرة، وتقييم فعالية الإجراءات والتدابير التي وضعت لمكافحتها، مع إعطاء توجيهات عامة حول كيفية التصدي لها. ومن أجل الوصول إلى ذلك ارتأينا استعمال المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأكثر ملائمة

لمعالجة موضوع هذه الدراسة التي تسعى لوصف الظاهرة قيد البحث، وتوضيح ملامحها وصفاتها كما هي في الواقع. ولتحقيق ذلك، تم العمل على جمع أكبر قدر من المعطيات والمعلومات المرتبطة بالإشكالية المطروحة، وتحليلها، واستخلاص الدلالات والمعاني التي تنطوي عليها، للخروج بنتائج الدراسة ثم مناقشتها. حيث تم الحصول على هذه المعطيات والمعلومات من الدراسات السابقة، ومن الأدبيات المختلفة حول الموضوع، ومن التصريحات والنشرات والتقارير الوطنية والدولية المتاحة حول الظاهرة، ومن الوقائع والحقائق الميدانية.

وفيما يلي بعض من الدراسات القريبة من إشكالية هذه الورقة:

- دراسة (SABOROWSKI, SANJA, WEISFELD, & YEPEZ, 2014): بحثت هذه

الدراسة في العلاقة بين فرض رقابة مشددة على حركة الأموال ومدى مساعدتها على تقليل صافي التدفقات الخارجة لرأس المال، وهذا في عينة تتكون من 37 اقتصاد ناشئ، خلال الفترة 1995-2010. وخلصت إلى أن فرض قيود مشددة على التدفقات الخارجة تكون فعالة إذا كانت مدعومة بأساسيات الاقتصاد الكلي القوية، وبالمؤسسات الجيدة، وإذا كانت القيود الموجودة شاملة بالفعل. وفي حالة عدم استيفاء أي من هذه الشروط الثلاثة، يفشل تشديد القيود في الحد من صافي التدفقات الخارجة.

-دراسة (NDIKUMANA & BOYCE, June 2018): تقدم هذه الدراسة تقريرا

حول ظاهرة هروب رؤوس الأموال من 30 دولة إفريقية من 1970 إلى 2015. وأشارت النتائج إلى أن كمية تدفقات رأس المال الخارجة وغير المسجلة كبيرة، سواء من حيث القيمة المطلقة أو بالنسبة لحجم اقتصادات البلدان المصدرة، بحيث لا يمكن لهذه البلدان أن تتحمل هذه الخسائر في الموارد بالنظر إلى احتياجاتها الإنمائية الهائلة. فهذه البلدان خسرت مجتمعة 1,4 تريليون دولار من خلال هروب رؤوس الأموال خلال 46 عاما، في حين أن رصيد الديون المستحقة عليها حتى عام 2015 لم يتعدى 500 مليار دولار، كما أنها تخسر أكثر مما تتلقاه في شكل مساعدة أو استثمار خاص أجنبي.

وتجدر الإشارة الى أن هذه الورقة البحثية تختلف عن الدراسات التي سبقتها في كون أنها تحاول المساهمة في الأدبيات حول الموضوع من خلال توفير تحليل اقتصادي مفصل لمحركات الظاهرة في السياق المحلي، حيث تعمل على استكشاف دور العوامل المحلية في قيادة هذه الظاهرة، وهذا للمساعدة على بناء استراتيجية قوية لمكافحتها والحد منها.

1. الاطار النظري للدراسة

تعتبر الرقابة على الصرف من بين أشكال الرقابة الإدارية أو المباشرة على رؤوس الأموال وأحد أهم الأدوات المستخدمة في التحكم في حركتها وفي مكافحة خروجها أو المضاربة عليها (IMF, 2000, p. 6). كما تعتبر من بين إجراءات التدخل غير المباشر للبنك المركزي في التأثير على المعاملات بالعملة الأجنبية والتي من شأنها أن تشكل ضغطاً على سعر صرف العملة (KHELIL, 2001, p. 50)، حيث تفرض الرقابة على الصرف بالموازاة مع سياسة تخفيض العملة وهذا من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات. ويقصد بالرقابة على الصرف تلك القيود التي يفرضها البنك المركزي لبلد ما على توافر العملات الأجنبية، وهذا من أجل المساعدة على إزالة العجز في ميزان المدفوعات والتحكم في تدفقات رأس المال قصيرة الأجل (الأموال الساخنة) التي تميل إلى زعزعة استقرار أسعار الصرف في البلاد (COLLINS DICTIONARY OF ECONOMICS, 2005).

1.1 . أهداف وإجراءات الرقابة على صرف العملة

تسمح الرقابة التي تفرض على صرف العملة المحلية بالسيطرة على التدفقات المالية من وإلى البلد المعني، بحيث تعمل على تقييد المعاملات الرأسمالية والمدفوعات وتحويلات رؤوس الأموال المترتبة عنها، وهذا بفرض مجموعة من الالتزامات الإدارية على النظام المصرفي (IMF, 2000, p. 7). ويؤدي هذا الإجراء إلى تقييد الطلب المحلي على العملات الأجنبية مما يسمح بالحفاظ على القيمة الخارجية للعملة الوطنية في مستوى أعلى من قيمتها الحقيقية. وعلى العموم، تتجه السلطات النقدية لفرض الرقابة على الصرف من أجل:

- حماية الاقتصاد المحلي من التدفقات المالية الكبيرة خاصة في حالة عجز ميزان المدفوعات أو في حالة عدم استقرار احتياطات النقد الأجنبي؛
- منح استقلالية أكبر للسياسة النقدية في الدفاع عن سعر الصرف الثابت أو المُدَّار وتفادي اللجوء لتخفيض قيمة العملة؛
- الحفاظ على الاحتياطات الخارجية وترشيد استخدامها وفقاً للأولويات التي تحددها الدولة وبما يحمي ميزان المدفوعات؛

- تدعيم الصناعات الوطنية وحمايتها من المنافسة الأجنبية؛
 - مكافحة هروب رؤوس الأموال.
- ولبلوغ هذه الأهداف، يقوم البنك المركزي في إطار رقابته على الصرف، باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعمل أساسا على الحد من تحويل العملة المحلية للعملات الأجنبية، وتشجيع تحويل العملات الأجنبية للعملة المحلية، ومن أهم هذه الإجراءات الرقابية وأكثرها استخداما (KHELIL, 2001, pp. 51-55):
- منع المقيمين من تحويل العملة المحلية للعملات الأجنبية ومن فتح حسابات بالخارج؛
 - منع غير المقيمين من فتح حسابات بالعملة الوطنية، أو اقتراضها، أو تصديرها، أو التسديد بها في الخارج؛
 - تطبيق أسعار صرف متعددة لإعاقة بعض العمليات أو تحفيز أخرى.

2.1. تطور آليات الرقابة على الصرف في الجزائر

بدأ العمل بنظام الرقابة على الصرف في الجزائر بعد خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963، وذلك من أجل إيقاف النزيف في رؤوس الأموال الصعبة نحو الخارج والذي أدى لاستنزاف احتياطي الصرف آنذاك كنتيجة لحرية تنقل رؤوس الأموال (REFLEXION, 2018). وبعد إنشاء الدينار الجزائري عام 1964، واصلت السلطات النقدية فرض الرقابة على الصرف وهذا يهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتحسين وضعية الميزان التجاري، وإعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية، والحد من السلع الكمالية. حيث تم في إطار ذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات، ومن بينها فرض نظام الحصص على الواردات وعلى الصادرات، بالإضافة لإنشاء نظام الاحتكارات المباشرة لحساب الدولة لعمليات التجارة الخارجية. واستمرت القيود على التجارة الخارجية إلى غاية صدور القانون 88-01 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، حيث تم بموجبه رفع القيود على التجارة الخارجية وإلغاء التراخيص على الصادرات والواردات (دوحة، ص.ص. 173-179). وبصدور قانون النقد والقرض بتاريخ 14 أبريل 1990، تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف. وأهم ما جاء به هذا القانون هو:

- اعتماد قابلية تحويل الدينار للعملات الأجنبية لتسديد المدفوعات أو التحويلات المتعلقة بالمعاملات الجارية مع إبقاء الحضر على تحويلات رأس المال؛

- وإمكانية فتح حسابات بالعملة الصعبة للمقيمين ولغير المقيمين لدى المؤسسات المالية المعتمدة.

وبموجب هذا القانون أصبحت الرقابة على الصرف من اختصاص بنك الجزائر وحده، حيث تقع عليه مسؤولية تنظيم كل التدفقات المالية التي تتم بين الجزائر والخارج، بما يتوافق مع الموارد المتاحة من العملات الأجنبية وهذا من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات. وبالتالي شرع هذا الأخير في وضع مجموعة من الآليات الرقابية على مختلف القنوات التي يمكن استعمالها في تحويل الأموال الصعبة نحو الخارج، حيث توجه لوضع مجموعة من الشروط من أجل تسديد المدفوعات أو التحويلات الدولية المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية وعمليات الاستثمار، كما أنه قيد من حرية المقيمين في حيازة العملات الصعبة وفي التعامل بها أو في نقلها لخارج البلاد، والجدول 01 يوضح أهم الإجراءات التنفيذية السارية حالياً التي وضعها بنك الجزائر بهذا الصدد.

الجدول 01: إجراءات الرقابة على الصرف في الجزائر

آليات الرقابة	الإجراءات التنفيذية
أولاً- الرقابة على استيراد وتصدير السلع والخدمات (النظام 01-07، النظام 04-16 المتعلق بالمعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة)	- إلزام المصدر بالتوطين البنكي للصادرات خارج المحروقات، لدى وسيط معتمد من بنك الجزائر وباستعادة عائدات التصدير في أجل لا يتعدى 360 يوماً ابتداء من تاريخ إرسال البضائع أو تاريخ إنجاز الخدمات؛ - الإيرادات بالعملة الصعبة لصادرات المحروقات يتم التنازل عنها كلياً لصالح بنك الجزائر؛ - تخضع واردات السلع والخدمات التي تفوق قيمتها 100000 دج للتوطين البنكي.
ثانياً- الرقابة على الاستثمار (النظام 03-05 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ، النظام 04-14 المتعلق بشروط تحويل رؤوس الأموال بعنوان الاستثمار في الخارج)	- بالنسبة للاستثمارات المحلية بالخارج: منع تحويل رؤوس الأموال بعنوان الاستثمار بالخارج إلا للمتعاملين الاقتصاديين الذين يتحصلون على ترخيص من طرف مجلس النقد والقرض، وذلك وفقاً لشروط مشددة وإجراءات خاصة، أهمها، أن يكون الاستثمار مكماً للنشاط الإنتاجي الممارس في الجزائر، وأن يكون بنسبة شراكة لا تقل عن 10% لصالح المستثمر الجزائري، وأن يمول الاستثمار بالخارج تمويلاً ذاتياً، وأن يكون التحويل محصوراً في الشركات التي تحقق إيرادات من الصادرات، وأن ينجز الاستثمار في بلد شفاف جينائياً وغير متسامح مع الشركات الوهمية ويسمح تشريعه بتحويل عوائد الاستثمار. - بالنسبة للاستثمارات الأجنبية: مراقبة قانونية التحويلات المرتبطة بالأرباح وإيرادات الأسهم وصافي النواتج الناجمة عن التنازل أو التصفية للاستثمارات المختلفة، حيث تتم هذه التحويلات بسعر الصرف الرسمي المطبق بتاريخ التحويل وعن طريق الوسطاء المعتمدين.
ثالثاً- الرقابة على حرية حيازة العملات الصعبة من طرف المقيمين (النظام 01-07 المتعلق بالعمليات الجارية مع	- منع تصدير واستيراد أي سند دين أو ورقة مالية أو وسيلة دفع يكون محرراً بالعملة الوطنية دون ترخيص صريح من بنك الجزائر، غير أنه يرخص للمسافرين القاطنين إدخال و/أو إخراج الأوراق النقدية بالدينار الجزائري في حدود مبلغ 10000 دج؛ - تحديد المبلغ الأقصى القابل للتحويل للعملة الصعبة الأورو بـ 15000 دج سنوياً لكل مقيم يريد السفر للخارج؛ - إلزام المسافرين بالتصريح لدى مكتب الجمارك عند الدخول أو الخروج من التراب الوطني بكل مبلغ

الخارج ، النظام 16-	بالعملة الصعبة يفوق أو يساوي 1000 أورو، حيث تقرر رفع هذا السقف لحدود 5000 أورو مع صدور قانون المالية لعام 2020، إلا أن الإجراءات التنفيذية المتعلقة به لا تزال غير واضحة؛
02 المتعلق بتحديد	- يرخّص للمسافرين المغادرين الجزائر وبمناسبة كل سفر تصدير مبلغ أقصاه 7500 أورو مسحوبا من
سقف التصريح	حساب مصرفي بالعملة الأجنبية مفتوح في الجزائر، وكل مبلغ يحمل ترخيصا بالصرف من بنك الجزائر؛
باستيراد وتصدير الأوراق النقدية)	- لا يتم بيع العملات الأجنبية مقابل الدينار إلا للوسطاء المعتمدين أو لبنك الجزائر، كما يمنع تحويل الأموال إلى الخارج عبر حسابات بنكية فردية، وكل تحويل للأموال سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج يتم عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها؛
	- منع القيمين من تكوين موجودات نقدية ومالية وعقارية في الخارج انطلاقا من نشاطهم في الجزائر.

المصدر: الأنظمة سابقة الذكر.

2. مناقشة نتائج فرض الرقابة على صرف الدينار ومدى تحكّمها في حركة رؤوس الأموال نحو الخارج

يستخدم بنك الجزائر الرقابة على صرف الدينار لتنظيم وضبط تحركات رأس المال اليومية العادية، وهذا لمواجهة خطر التدفق الكبير لرؤوس الأموال الذي من شأنه أن يؤثر على استقرار الدينار، خاصة إذا كانت هذه التدفقات كبيرة. كما يميل التحويل غير المنتظم لرأس المال نحو الخارج للتأثير على التوازن في ميزان المدفوعات. والانشغال يدور في هذا الصدد حول مدى نجاعة التدابير الرقابية التي وضعها بنك الجزائر في التحكم في خروج العملة الصعبة من الجزائر.

في الواقع يمكن الحكم على فعالية هذا النظام الذي تعتمده الجزائر وبصرامة شديدة منذ عدة عقود، من خلال النظر في مدى تحقيقه للأهداف التي وضع من أجلها والمتمثلة أساسا في السيطرة على مختلف القنوات التي تنفذ من خلالها العملة الصعبة إلى خارج البلاد. فبالإضافة إلى إمكانية تحويل الأموال المستثمرة محليا أو في الخارج عبر الوسطاء المعتمدين من طرف بنك الجزائر، يمكن لرؤوس الأموال أن تغادر إلى خارج البلاد إما باستخدام عمليات التجارة الخارجية أو عبر الحدود. وسنناقش مدى تحكم بنك الجزائر في هذه القنوات في النقاط الآتية.

1.2. الرقابة على الصرف وعزوف رؤوس الأموال عن الاستثمار في الجزائر

تندرج الرقابة على عمليات الاستثمار ضمن تدابير الرقابة على الصرف، حيث فرضت الجزائر هذه الرقابة للاحتفاظ برؤوس الأموال داخل البلاد والحد من عمليات النقل العشوائي لها، وهذا من أجل استغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة، وللحفاظ على احتياطياتها من العملات الأجنبية واستعمالها في تسديد الالتزامات والديون بدلا من

اللجوء لتخفيض العملة أو الاستدانة من الخارج، من جهة ثانية. ولهذا الغرض توجهت الجزائر لتشديد الرقابة على تحويلات رؤوس الأموال، خاصة بعد صدور النظام 04-14 المتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال بعنوان الاستثمار في الخارج، والذي عملت من خلاله على تقييد الاستثمارات الخارجية بمجموعة من الشروط التمييزية والقيود القانونية الصارمة، التي من شأنها أن تعقد العملية الاستثمارية وتحكم رقابة الدولة على الاستثمارات الخارجية للشركات المحلية الخاصة، وهذا خوفاً من تحويل وتهريب مبالغ هامة من العملة الصعبة تحت طائلة الاستثمار في الخارج (طباع، 2017، ص. 216). كما ألزم كل من النظام 03-05 وقانون المالية التكميلي لسنة 2009، المستثمرون الأجانب، التقييد بمجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية الصارمة في كل من مرحلي الاستغلال والتصفية، من أجل الاستفادة من إمكانية تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناجمة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية، ومن بين هذه الإجراءات، إلزامية الحصول على ترخيص بالتحويل من طرف مجلس النقد والقرض، وإلزامية التحويل عن طريق الوسطاء المعتمدين. والجدول 02 يظهر مدى تأثير إجراءات الرقابة على تحويلات رؤوس الأموال على صافي التدفقات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي.

الجدول 02: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2018 (مليار دولار)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات الوافدة	1,84	1,69	2,64	2,75	2,3	2,57	1,5	1,69	1,5	(0,54)	1,64	1,2	1,51
صافي التدفقات الخارجة	0,079	0,147	0,318	0,214	0,219	0,534	(0,041)	(0,272)	(0,019)	0,101	0,047	(0,003)	1,5

المصدر: بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة والخارجة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، الجزائر، 2020/04/09، متاحة على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/>

يبين هذا الجدول مدى تواضع التدفقات الخارجة في إطار الاستثمار الجزائري بالخارج، والتي نلاحظ أنها لم تتعد مبلغ 1,7 مليار دولار خلال الفترة 2005-2017، بينما سجلت سنة 2018 تدفق أكثر من 1,5 مليار دولار نحو الخارج وهذا نتيجة لاستثمار شركة سوناپارك لمبلغ 1,3 مليار دولار في مصنع لإنتاج مادة البولي بروبيلين في تركيا. ليصل المبلغ

الإجمالي لرؤوس الأموال المحولة من الجزائر في إطار الاستثمار في الخارج 2,885 مليار دولار خلال الفترة 2005-2018. ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد الى الجزائر، حيث نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2009 تم تسجيل تراجع تدريجي في رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الجزائر، والتي انتقلت من ما يقارب 3 مليار دولار إلى 1,5 مليار دولار سنة 2014، أي تم تسجيل تراجع في معدل الاستثمار بـ 50% في ظرف خمسة سنوات و45% خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2018. كما سجلت سنة 2015 رصيدا سالبا لصافي التدفقات الوافدة، وهذا يعني أن الاستثمارات التي تم سحبها وأعيد تحويلها لبلدها الأصلي فاق حجم الاستثمارات الجديدة بمبلغ 538 مليون دولار، ويتعلق الأمر بحصة شركة جازي التي قامت الحكومة بشراؤها بقيمة 2,6 مليار دولار.

2.2. عمليات التجارة الخارجية أهم قناة لتهريب العملة الصعبة

أشارت تقارير معهد البحث في الاقتصاد السياسي لجامعة ماساشوستس الأمريكية (PERI)، ومنظمة النزاهة المالية العالمية (GFI)، إلى أن عمليات التجارة الخارجية تعتبر من أهم القنوات المستعملة في هروب الأموال، خاصة في حالة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، ومن بينها الجزائر. حيث سمحت هذه الأخيرة بالتحويل غير القانوني لـ 86 مليار دولار إلى خارج البلاد، وهذا على مدار الفترة الممتدة من 1971 إلى 2015، أي ما يعادل 61% من مجموع الأموال الهاربة للخارج خلال نفس الفترة والتي تم تقديرها بـ 141 مليار دولار. ويتم تحويل هذا القدر الهائل من الأموال من خلال التلاعب بفواتير الاستيراد والتصدير (NDIKUMANA & BOYCE, October 2012, p. 6). حيث ترتب عن التلاعب بفواتير الاستيراد، استنزاف 38,2 مليار دولار خلال الفترة 1970-2010 (NDIKUMANA & BOYCE, October 2012, p. 6)، بالإضافة لخسارة خزينة الدولة ما يقارب 2,7 مليار دولار سنة 2015 نتيجة لتضخيم الفواتير، وما يقارب 3,26 مليار دولار بسبب عدم التصريح بالسلع المستوردة "تهريب البضائع" (GFI, January 2019, p. 29). كما ترتب عن التلاعب بفواتير التصدير، خسارة ما لا يقل عن 103 مليار دولار خلال الفترة 1970-2010، أي ما يعادل 40% من مجموع رؤوس الأموال الهاربة خلال هذه الفترة (NDIKUMANA & BOYCE, October 2012, p. 7). كما نتج عن عمليات التجارة الخارجية تدفق غير مشروع لما يقارب 7 مليار دولار خلال سنة 2015 (GFI, January 2019, p. 29)، أي ما يعادل 39%

من رصيد الميزان التجاري لهذه السنة والذي سجل عجزا بـ 18 مليار دولار، منها 4,3 مليار دولار مرتبطة بالصادرات. والجدول 03 يظهر تطور إجمالي رؤوس الأموال الهاربة خلال الفترة الممتدة بين 1971-2015 بالإضافة لتلك الناتجة عن التلاعب بفواتير التجارة الدولية.

الجدول 03: تطور إجمالي رأس المال الهارب وتدفقات التلاعب بالفواتير التجارية للفترة (2015-1971)

الفترة	بالقيمة الحقيقية (\$) (2015)	رأس المال الهارب (\$ ⁶ 10)	التلاعب بالفواتير التجارية (\$ ⁶ 10) ^a
1999-1971	125843	125843	68076
2000	(137)	(137)	366
2001	2005	2005	2792
2002	1929	1929	917
2003	3003	3003	1608
2004	659	659	(270)
2005	(6625)	(6625)	(2261)
2006	(7843)	(7843)	3782
2007	2054	2054	751
2008	5119	5119	1139
2009	6536	6536	3007
2010	3536	3536	2129
2011	1399	1399	2523
2012	1975	1975	(129)
2013	(1308)	(1308)	(1619)
2014	451	451	(13)
2015	2559	2559	3145
الفترة	141 454	141 454	85 944

^a يشير الرصيد الموجب لصافي الفواتير المخفضة في حالة الصادرات مضافا إليها صافي الفواتير المضخمة في حالة الواردات، بينما يعكس الرصيد السالب قيمة الواردات التي لم يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات "السلع المهربة"، كما يعني أن قيمة التخفيض في الواردات أكبر من قيمة التخفيض في الصادرات مما يعطي رصيد صافي سالب.

المصدر: Capital flight series computed by: Leonce Ndikumana and James K. Boyce, Political Economy Research Institute, University of Massachusetts, Amherst, Accessible online at:

<https://www.peri.umass.edu/capital-flight-from-africa>

نلاحظ من الجدول أن هروب رؤوس الأموال ليس بالظاهرة الجديدة في الجزائر، إذ تم تسجيل خروج ما يقارب 126 مليار دولار خلال الفترة 1971-1999، أي بمتوسط 4,3 مليار دولار سنويا، بينما تم تحويل 15 مليار دولار بين سنة 2000 و 2015، أي بمتوسط 1 مليار دولار سنويا. وعلى الرغم من التدابير المشددة على حركة العملة المرتبطة بعمليات التجارة الدولية، لاسيما بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وتقييده لعمليات التحويل بمنعه للمستوردين من استخدام أية وسيلة دفع عدا تقنية الائتمان المستندي، إلا أن التلاعب في الفواتير سمح بالتحويل غير الشرعي لما يقارب 18 مليار دولار بين سنة 2000 إلى غاية 2015، أي بمتوسط 1,1 مليار دولار سنويا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الرسمية المصرح بها في هذا المجال من طرف الهيئات الحكومية المخولة تختلف كثيرا عن الأرقام الواردة في مختلف الدراسات والتقارير الدولية. فعلى سبيل المثال، لم تتعد قيمة المخالفات المتعلقة بتضخيم فواتير الاستيراد، والمتعلقة بالتصريح الكاذب في عمليات التصدير، التي سجلتها مصالح الجمارك خلال الفترة 2010-

2019 مبلغ 130,5 مليار دينار أي حوالي واحد مليار دولار، في حين أن التقارير الدولية أشارت إلى تحويل أكثر من 2 مليار دولار في 2010، و 2,5 مليار دولار سنة 2011، وأكثر من 3 مليار دولار سنة 2015 (أنظر الجدول 03). حيث قدرت منظمة النزاهة المالية العالمية GFI في تقريرها الأخير (GFI, March 2020)، أن التلاعب في فواتير التجارة الدولية يمس في المتوسط 16% من إجمالي العمليات التجارية التي تجريها الجزائر مع الخارج، أي أن التحايل يطال سنويا معاملات تجارية بقيمة 7,9 مليار دولار. والجدول 04 يبين صافي المبادلات التجارية الدولية التي أفلتت من رقابة بنك الجزائر خلال الفترة 2010-2017، والتي بلغت في المتوسط 7,8 مليار دولار، مما يدل على عدم فعالية إجراءات الرقابة الحالية على عمليات التجارة الخارجية في اكتشاف هذه التلاعبات والتصدي لهروب رأس المال عبرها.

الجدول 04: العمليات التجارية الدولية التي أفلتت من حيز الرقابة خلال الفترة 2010-2017

السنة	مخالفات الصرف المرتبطة بالتجارة الخارجية حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك		قيمة الفجوة في العمليات التجارية بين الجزائر وشركائها حسب تقديرات GFI (2010 \$)	العمليات التجارية التي أفلتت من حيز الرقابة (2010 \$)
	(مليار دولار)*	(مليار دج)		
2010	0,04	4,5	8,03	7,99
2011	0,18	19,7	10,69	10,51
2012	0,06	6,3	9,14	9,08
2013	0,07	7,3	10,17	10,10
2014	0,34	37,5	9,07	8,73
2015	0,19	20,8	5,80	5,61
2016	0,08	8,9	5,03	4,95
2017	0,08	8,4	5,39	5,31
المتوسط	0,13	14,18	7,92	7,79

* بمتوسط سعر صرف الدولار لسنة 2017 (110,96=1\$ دج)

المصدر: من إعداد الباحثات بناء على بيانات منظمة النزاهة المالية العالمية، وبيانات المديرية العامة للجمارك.

1.2. الرقابة على الصرف ودورها في اتساع نطاق الأسواق الموازية وتهريب

العملة عبر الحدود

يعتبر نشوء أسواق الصرف الموازية في الجزائر نتيجة حتمية ومنطقية للرقابة المفروضة على الصرف، التي جعلت من الدينار عملة غير قابلة للتحويل، وسدت كل المنافذ الرسمية

للحصول على العملة الصعبة. فحق الصرف السنوي الذي يمنحه بنك الجزائر للمقيمين لا يتعدى 15000 دج، في حين أنه يرخص لهم بتصدير بصفة حرة ما يقل عن 1000 أورو عند سفرهم للخارج، مع إلزامية التصريح لدى مكاتب الجمارك في حالة تجاوز هذا المبلغ. كما أن المبلغ الأقصى من العملات الصعبة الذي يمكن نقله عند مغادرة التراب الوطني لا بد أن لا يتجاوز 7500 أورو أو ما يعادله بالعملات الأجنبية الأخرى، مع اشتراط أن يتم سحبه من حساب بنكي بالعملة الصعبة مفتوح بالجزائر.

هذه الإجراءات المشددة، تدفع المقيمين، خاصة مع غياب مكاتب الصرف، للتوجه نحو الأسواق الموازية لشراء العملات الأجنبية، وهذا إما سداً لحاجاتهم منها في تسديد مصاريف التعليم، أو التداوي، أو نفقات السياحة بالخارج، أو لادخارها باعتبار أن المدخرات بالعملات الصعبة أقل تعرضاً للتضخم، أو للمضاربة بها في هذه الأسواق والاستفادة من الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي والذي تجاوز في السنوات الأخيرة نسبة 50% سواء بالنسبة لصرف الأورو أو الدولار، حيث يلاحظ أن هذا الفارق يتسع كلما زادت القيود المفروضة على الصرف. وترتب عن الفائض في الطلب على العملات الأجنبية اتساع حجم الأسواق الموازية، والتي قدر أنها تسيطر على 48% من حجم الأموال والسيولة المالية المتداولة في الجزائر، وخروج الأموال المتداولة فيها من حلقة الاقتصاد الرسمي، ما يجعل من الرقابة عليها أمراً معقداً، ويسهل بذلك عملية تهريبها للخارج. فالرقابة على الصرف ساهمت في توليد بيئة مالية سلبية وشجعت من ظاهرة تهريب العملة عبر الحدود، حيث سجلت مصالح الجمارك عدة محاولات لتهريب العملتين المرجعيتين، الأورو والدولار إلى خارج الجزائر، والتي قدرت قيمتها بنحو 16 مليار دينار خلال العقد الأخير، والجدول 05 يوضح التطور السنوي لهذه المخالفات.

الجدول 05: تطور مخالفات الصرف غير المرتبطة بالتجارة الخارجية (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	جان 2019
مخالفات تهريب العملة عبر الحدود (10 ⁶ دج)	11,6	0,1	0,1	0,3	0,2	1	0,9	0,3	0,8	0,4
الغرامات المترتبة عنها (10 ⁶ دج)	23,3	0,3	0,3	0,6	0,5	2	1,9	0,6	1,7	0,8

المصدر: المديرية العامة للجمارك، والموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية للأبناء

(Algérie Presse Service APS, Mai 2019 ; APS, Octobre 2019)

يظهر من الجدول أن المبالغ التي يتم تهريبها عبر الحدود هي مبالغ هامشية مقارنة بالأموال التي يتم تداولها في الأسواق الموازية، والتي قدرتها لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بستة مليارات دولار أي ما يعادل 72 ألف مليار سنتيم بالسعر الرسمي، ونعتقد أن السبب وراء ذلك يعود للمخاطرة الكبيرة المرتبطة بهذه الممارسات، والتي يترتب عنها عقوبات جزائية تصل إلى الحبس من سنتين إلى سبعة سنوات، وغرامة لا تقل عن مرتين إلى أربعة مرات قيمة محل المخالفة (الأمر 03-01 المعدل والمتمم للأمر 96-22 المتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج).

الخاتمة:

من خلال ما سبق استعراضه حول إشكالية هذه الورقة البحثية، يمكن تأكيد فرضية هذه الدراسة، والقول أن نظام الرقابة على الصرف الذي تعتمده السلطات النقدية، وعلى رأسها البنك المركزي، أثبت عدم فعاليته في السيطرة بالشكل الكافي على هروب رؤوس الأموال من الجزائر. فالقيود التي وضعها بنك الجزائر على حركة الصرف وحركة رؤوس الأموال سمحت له بإحكام الرقابة على بعض القنوات التي تتسرب عبرها الأموال الصعبة إلى الخارج، لاسيما نقل العملة عبر الحدود أو تحويلها في إطار عمليات الاستثمار، إلا أنها في المقابل فشلت في التحكم في التلاعب بفواتير التجارة الخارجية، والتي تعتبر القناة الرئيسية التي تهرب عبرها الأموال الصعبة نحو الخارج. ونعتقد أن السبب وراء محدودية فعالية الإجراءات والتدابير الرقابية التي وضعت في هذا المجال، يرجع إلى توافر مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

أولاً- الخاصية الربعية للاقتصاد الجزائري تجعل من مهمة الحفاظ على استقرار توازناته المالية والنقدية أمراً صعب التحقيق على المدى المتوسط والطويل، ما يفقد الثقة في الاقتصاد الكلي ويزيد من مخاطرة رؤوس الأموال في حالة بقائها فيه.

ثانياً- الإفراط في تقييم الدينار مقابل العملات الأجنبية إضافة لعدم استقراره، ما يؤدي إلى تغذية توقعات المقيمين بالتدهور في سعر الصرف ودفعمهم لتحويل رؤوس أموالهم إلى أصول أجنبية حفاظاً على قيمة ثرواتهم.

ثالثاً- القيود المشددة على الاستثمار وعلى التحويلات المالية المرتبطة به تعمل على طرد الأموال الاستثمارية وتدفعها للخروج بحثاً عن البيئات الأكثر جذباً واستقطاباً لرؤوس الأموال الأجنبية.

رابعا- اعتماد ضوابط الصرف المشددة ولفترات طويلة تسبب في ازدهار أسواق الصرف الموازية والمضاربة بالعملة خاصة مع اتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي. وعلى اعتبار أن عمليات التجارة الخارجية هي المنفذ الرئيسي لتصدير رؤوس الأموال الصعبة من الجزائر، فلا بد من العمل على تحسين شفافية وجودة بيانات التجارة الدولية والتي ستعمل على تحقيق مكاسب سريعة من حيث الحفاظ على مخزون العملات الأجنبية وزيادة تحصيل الإيرادات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- ضمان جودة واتساق وتوقيت الحصول على البيانات التجارية التي تنتجها كل من وزارة التجارة وبنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للضرائب.
- توسيع تبادل المعلومات بين هذه الهيئات وتطوير إدارة المخاطر المشتركة وفرق التحقيق المشتركة وبرامج المراجعة المشتركة.
- تحسين القدرة التقنية لهذه الهيئات من أجل الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة في تتبع ورصد التدفقات التجارية والمالية من وإلى الجزائر.
- توفير الموارد البشرية المؤهلة والقدرات المالية اللازمة لمصالح الجمارك لمكافحة كل أشكال التلاعب التجاري وليس فقط عمليات التهريب، مع منحها التفويض الكافي للتصدي لهذه الممارسات.
- اعتماد تقنيات وتطبيقات حديثة تساعد مصالح الجمارك على تحديد ما إذا كانت السلع مسعرة خارج النطاقات النموذجية للمنتجات المماثلة مما يمكنها من اكتشاف كل التلاعبات التجارية المحتملة وبسرعة.
- كما يتوجب على الجزائر أن تعمل من خلال الهيئات سابقة الذكر، على توفير بيانات كاملة ومتطابقة عن صادرات وواردات السلع من حيث الحجم والكمية والوجهة والمصدر. وهذا لمقارنة مدى تطابق هذه البيانات مع البيانات التي يقدمها الشركاء التجاريين للجزائر، والمتوفرة على منصات البيانات المفتوحة، حيث تعتبر هذه العملية أساسية في اكتشاف التلاعب التجاري وفي جعله أكثر صعوبة وبالتالي يقلل من احتمالات حدوثه مستقبلا.

المراجع:

1. البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تاريخ النشر 9 أبريل 2020، تاريخ التصفح 20 أبريل 2020، من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: [/https://data.albankaldawli.org/indicator](https://data.albankaldawli.org/indicator)
2. دوحه، س. (2015/2014)، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سيل عالجهـا-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، الجزائر.
3. طباع، ن. (2017)، "التوجه نحو الاستثمار الجزائري في الخارج: تراجع عن التدخل أم تشديد للرقابة؟"، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، عدد خاص، ص. 211-225.
4. APS (2019, 23 Mai), Infractions de change : plus de 99 millions DA enregistrés au 1er trimestre 2019, consulté le 6 janvier 2020, sur Algérie Presse Service (APS): <http://www.aps.dz/>
5. APS (2019, 9 Octobre), Infractions de change: plus d'un million d'euros durant les 7 premiers mois 2019, consulté le 9 janvier 2020, sur Algérie Presse Service (APS): <http://www.aps.dz/>
6. Collins Dictionary of Economics (2005), In B. L. C. Ed. Pass.
7. GFI (January 2019), "Illicit Financial Flows to and from 148 Developing Countries: 2006-2015", Washington: GFI.
8. GFI (March 2020), "Trade-Related Illicit Financial Flows in 135 Developing Countries: 2008-2017", Washington: GFI.
9. IMF (2000, May 17), "Capital controls: country experiences with their use and liberalization", occasional paper 190, Retrieved January 30, 2020, from IMF: www.imf.org
10. KHELIL, A. (2001, 4ème trimestre), « L'état, et la pratique du contrôle de change », Cahiers du CREAD, p. 43-59.
11. NDIKUMANA, L. & J. K. BOYCE (October 2012), "Capital Flight from North African Countries", University of Massachusetts Amherst, Political Economy Research Institute (PERI) p. 1-17.

12. **NDIKUMANA, L. & J. K. BOYCE** (June 2018), “Capital flight from Africa: Updated Methodology and New Estimates”, University of Massachusetts Amherst, PERI. p. 1-15.
13. **REFLEXION** (2018, 30 juin), Pourquoi l'Etat contrôle les opérations de changes? Consulté le 23 décembre 2019, sur Réflexion: <https://www.reflexiondz.net/>
14. **SABOROWSKI, C., S. SANYA, H. WEISFELD & J. YEPEZ** (2014), “Effectiveness of Capital Outflow Restrictions”, Retrieved January 2, 2020, from International Monetary Fund: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp1408.pdf>